



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب
World Union of Arab Bankers



اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

البيان الختامي

بحضور أكثر من 150 شخصاً، عقد الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية منتدىً مصرفياً تحت عنوان: "مخاطر العقوبات والتعامل مع القضايا الحرجة في مكافحة غسل الأموال"، وذلك يومي 18 و 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، في فندق موفنبيك في بيروت – الجمهورية اللبنانية، وشارك فيه عدد كبير من القيادات المالية والمصرفية والإقتصادية من لبنان والبلدان العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.

وقد توالى على الكلام في الجلسة الافتتاحية كل من:

- سعادة الاستاذ وسام حسن فتوح - الامين العام لاتحاد المصارف العربية العربية،
- سعادة الدكتور جوزيف طربيه - رئيس مجلس الإدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب،
- سعادة الأستاذ عبد الحفيظ منصور – الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان،
- معالي الأستاذ ياسين جابر- نائب في البرلمان اللبناني وعضو لجنة المال والموازنة،
- سعادة السفير حسام زكي - رئيس مكتب الأمين العام والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

ثم جرى تكريم خاص لسعادة الأستاذ محمد محمود الأتربي- رئيس اتحاد بنوك مصر، بمناسبة نيته جائزة "فخر العرب 2020" ولدعمه المستمر لإتحاد المصارف العربية.

ثم توالى جلسات المنتدى وفعالياته وما رافقها من تقديم بحوث وأوراق عمل وما تخللها من مداخلات ومناقشات، أفضت الى اعتماد المنتدى التوصيات التالية:

- زيادة التوعية والمعرفة للمصارف العربية حول الإجراءات الإدارية والقانونية للتعامل مع الأفراد والمؤسسات بعد وضعهم على لوائح العقوبات الأميركية.
- التركيز على دور الحكومات لناحية القيام بواجباتها حيث يعطيها القانون الحق بالتدخل الى جانب مواطنيها أفراد كانوا أم هيئات.
- دعم المصارف المركزية وتعزيزها لتفعيل تنسيق أوسع وأشمل مع السلطات الرقابية الأميركية وخاصة وزارة الخزانة للحد من تأثير العقوبات الاقتصادية على المجتمعات العربية بأكملها.
- الاستفادة من المبادرات العربية الدولية، وأبرزها US MENA PSD (الحوار العربي الأميركي للقطاع الخاص)، لزيادة التواصل بين السلطات الرقابية والمصارف التجارية في المنطقتين، بهدف الحد من المخاطر وتفعيل التعاون.

- وجوب لجوء المصارف والمؤسسات المالية العربية الى اعتماد أنظمة داخلية ملائمة للمعايير الصادرة عن المرجعيات الدولية ذات الصلة بغية اجتناب أي عقوبات تترتب عن عدم امتثالها لتلك المعايير.
- أهمية التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص العربي بكل مكوناتهما المعنية بتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال، وصولاً الى محاربة فعّالة للجرائم المالية على اختلافها.
- أهمية اعتماد المصارف والمؤسسات المالية العربية سياسات وإجراءات فعّالة لتلافي مخاطر العقوبات بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المتطورة في الكشف المبكر عن مخاطر عدم الإمتثال.
- إن التطبيق الفعّال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية يستلزم استخدام آليات الذكاء الإصطناعي وقواعد البيانات باعتبارها قرارات ملزمة وليست خيارات.
- ضرورة تطوير وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية في المصارف والمؤسسات المالية العربية بغية تمكينها من احتواء التداعيات المترتبة عن توسعة مروحة العقوبات التي تتناول الأشخاص والكيانات على حد سواء.
- أهمية تفعيل أجهزة الملاحقة والتحقيق المعنية بالجرائم المالية وسط ازدياد جرائم تزوير العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار الأميركي، إضافة الى جرائم الشيكات المصرفية المزورة.
- أهمية معرفة المصارف والمؤسسات المالية العربية بالقوانين والأنظمة التي تطبقها مصارفها المراسلة من أجل تسهيل تعاملاتها وتحويلاتهما، وبالتالي تجنب مخاطر عدم الإمتثال وما قد يترتب عنها من عقوبات وتبعات.
- أهمية تبني الدول والمؤسسات مشروع الهوية الرقمية لما لدورها من تيسير تطبيق eKYC ودعم الشمول المالي في المنطقة العربية
- تتطلع المصارف العربية الى مزيد من عمليات الدمج واستحواذ وإعادة الهيكلة واعتماد هندسات مبتكرة بغية التقليل من المخاطر عبر خلق كيانات مصرفية قادرة على محاكاة التحديات والمستجدات المعاصرة.
- حرص المصارف العربية على تحصين وحماية مراكزها المالية في زمن الوباء العالمي كورونا – كوفيد 19، وكذلك على احتواء التداعيات المتواصلة لهذه الجائحة التي أرخت بثقلها على مختلف القطاعات الإقتصادية والمالية والمصرفية.
- سعي المصارف والمؤسسات المالية العربية الى الإسراع في توفير كل مستلزمات التحول الى الإقتصاد الرقمي بما في ذلك كيفية التعامل والإستثمار في الخدمات والتقنيات المالية المصرفية الجديدة.